المملكة المغربية
المجلس الأعلى للحسابات



تقرير حول
تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2022

- خلاصة -

دجنبر 2023

فهرس

ملحقات

تقديم

طبقا لأحكام الدستور (الفصل 147) ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44) ولمقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (المادة 3)، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2022، وكذا فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها ومصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

وهمت عمليات التدقيق والفحص جميع موارد ونفقات الأحزاب، بما فيها تلك المرتبطة بمواردها الذاتية، كما قام بتتبع عمليات إرجاع مبالغ الدعم العمومي وحصر المبالغ الواجب إرجاعها وكذا النفقات المصرح بصرفها التي سجل المجلس نقائص في شأن دعمها بوثائق الإثبات.

وقد وضع المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية منصة رقمية من أجل تيسير عملية تقديم حساباتها السنوية، بحيث أدلى **26 حزبا** بحساباته من خلال هذه المنصة، فيما قدم **ثلاثة أحزاب** حساباتها بطريقة مادية لدى المجلس.

وفي إطار جهوده لمواكبة الأحزاب السياسية، قام المجلس بتوجيه استبيان إلى جميع الأحزاب التي قدمت حساباتها (29 حزبا) بهدف تقييم مدى التحسن الذي عرفه تسيير هذه الأحزاب خلال سنة 2022 في المجالات المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي والمحاسبي وإعداد وتنفيذ الميزانية وتدبير الموارد البشرية. وقد تلقى المجلس أجوبة 23 حزبا على الاستبيان الموجه إليها.

كما تم توجيه استبيان حول تدبير الأحزاب المعنية باستعمال الدعم السنوي الإضافي والصعوبات التي واجهتها في هذا المجال. وقد توصل المجلس بأجوبة ستة أحزاب من أصل سبعة (باستثناء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

وإذ يعرض الملخص التالي أبرز الملاحظات والتوصيات المسجلة برسم الدعم العمومي في مجمله بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي (العنوانان الأول والثاني)، فقد تم إفراد عنوان خاص، بصفة استثنائية، لتفصيل أبرز الملاحظات المتعلقة بالدعم الإضافي السنوي بالنظر لخضوعه للفحص لأول مرة من طرف المجلس. وقد أخذ المجلس بعين الاعتبار أجوبة وتعقيبات المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب السياسية على ملاحظاته وعلى الاستبيانات الموجهين إليهم.

أولا. وضعية المداخيل المصرح بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة

1. وضعية موارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2022

بلغت مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2022 ما يناهز 152,97 مليون درهم، موزعة ما بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 53% والموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 47%.

1.1. ارتفاع الدعم السنوي الممنوح من طرف الدولة ب 38% ارتباطا باستفادة الأحزاب من دعم إضافي مخصص لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث

بلغ إجمالي الدعم الممنوح من طرف الدولة للأحزاب السياسية ما قدره 81,17 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 38% مقارنة بسنة 2021 (58,81 مليون درهم دون احتساب مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية). وتوزع هذا الدعم بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (73,92%) والدعم المخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (24,76%) والدعم المخصص لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (1,04%) والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,28%).

2.1. نسبة تمويل عمومي تناهز 53% من مجموع موارد الأحزاب السياسية

شكلت حصة التمويل العمومي ما يناهز 53% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2022، وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2020. في حين بلغت هذه النسبة 39% سنة 2021 ارتباطا بالارتفاع المسجل على مستوى الموارد الذاتية للأحزاب.

واتسمت هذه الحصة بالتفاوت بين الأحزاب، بحيث ناهزت 7% بالنسبة لحزب واحد، وتراوحت ما بين 39% و61% بالنسبة لأربعة أحزاب، ومن 74% إلى 97% بالنسبة لستة أحزاب، وما يناهز 100% بالنسبة لثمانية أحزاب، فيما لم تستفد باقي الأحزاب من التمويل العمومي لعدم استيفائها شرطا أو أكثر من الشروط المطلوبة قانونا أثناء مشاركتها في الانتخابات العامة التشريعية لسنة 2021.

3.1. انخفاض الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 22% بسبب تراجع واجبات الانخراط والمساهمات مقارنة مع 2021 سنة تنظيم الاستحقاقات الانتخابية

بلغت الموارد الذاتية للأحزاب السياسية ما مجموعه **71,79 مليون درهم**، مسجلة بذلك انخفاضا بأزيد من 22% مقارنة مع سنة 2021. وتتوزع هذه الموارد أساسا بين واجبات الانخراط والمساهمات (73%) وعائدات غير جارية (27%). ويعزى انخفاض هذه الموارد أساسا إلى تراجع واجبات الانخراط والمساهمات من 84,60 مليون درهم إلى 52,49 مليون درهم، وكذا العائدات المالية التي تراجعت من 160.223,34 درهم إلى 95.473,16 درهم. في المقابل، سجلت العائدات غير الجارية ارتفاعا بنسبة 145% بعد أن مرت من 7,84 مليون درهم إلى 19,21 مليون درهم، همت بيع أصول ثابتة والتبرعات وإلغاء الديون، والتي تم إنجاز 95% منها من طرف حزب الأصالة والمعاصرة (14,68 مليون درهم) وحزب الاستقلال (3,50 مليون درهم).

4.1. صرف 58% من الاعتمادات المرصودة من طرف الدولة لفائدة 18 حزبا في إطار الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية

رصدت الدولة، في قانون المالية لسنة 2022، اعتمادات مالية قدرها 140 مليون درهم في إطار الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية، وذلك عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33). وقد تم صرف 58% من هذه الاعتمادات **لفائدة 18 حزبا** (80,94 مليون درهم) بالإضافة إلى حزب الحركة الشعبية الذي استفاد من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,23 مليون درهم).

في حين **لم يتم صرف الدعم العمومي لفائدة 16 حزبا** لعدم استيفائها شرطا أو أكثر من الشروط المطلوبة قانونا (حزب الحركة الشعبية، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الخضر المغربي، وحزب الوحدة والديمقراطية، وحزب الإنصاف، وحزب النهضة والفضيلة، وحزب النهضة، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب المجتمع الديمقراطي، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب العهد الديمقراطي وحزب النهج الديمقراطي العمالي وحزب القوات المواطنة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية).

5.1. استفادة ثلاثة أحزاب من مساهمة الدولة بمبلغ 842.796 درهم لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية

خلال سنة 2022، استفادت **ثلاثة أحزاب** من مبلغ إجمالي قدره **842.796,00 درهم**، برسم دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية. ويتعلق الأمر بكل من حزب التقدم والاشتراكية (468.750,00 درهم) وحزب الأمل (234.375,00 درهم) وحزب العمل (139.671,00 درهم). فيما **فقدت ثلاثة أحزاب حقها في الاستفادة من هذه المساهمة** (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الشورى والاستقلال)، بسبب تنظيم مؤتمراتها خارج الأجل القانوني المحدد في أربع سنوات ابتداء من تاريخ عقد آخر مؤتمر وطني للحزب.

6.1. استفادة سبعة أحزاب من دعم إضافي قدره 20,10 مليون درهم لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث

تنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية** بشأن الرفع من الدعم العمومي للأحزاب السياسية، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار بهدف الرفع من مستوى الأداء الحزبي، شهدت سنة 2022 تغيير وتتميم المرسوم رقم 2.22.293 (29 يوليو 2022) المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه (بالمرسوم رقم 2.22.447 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2022). وتم في هذا الإطار، صرف دعم سنوي إضافي برسم سنة 2022 لفائدة **سبعة أحزاب** مخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، بلغ مجموعه ما يناهز **20,10 مليون درهم** تم صرفه ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022 (حزب التجمع الوطني للأحرار (5,61 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (4,67 مليون درهم) وحزب الاستقلال (4,08 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1,93 مليون درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (1,45 مليون درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1,31 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (1,05 مليون درهم)).

7.1. استفادة حزب واحد من دعم عمومي بقيمة 230.757,16 درهم لتشجيع تمثيلية النساء

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، استفاد حزب الحركة الشعبية من دعم بقيمة 230.757,16 درهم، مقابل دعم بمبلغ 212.472,27 درهم سنة 2021 استفادت منه أربعة أحزاب و195.000,00 درهم في سنة 2020 استفادت منها ثلاثة أحزاب.

8.1. 93% من مجموع الموارد تم التصريح بها من طرف ثمانية أحزاب

بلغت **موارد ثمانية أحزاب** حوالي **142,12 مليون درهم** من بين مجموع الموارد المصرح بها من طرف 29 حزبا برسم سنة 2022 (**152,97 مليون درهم**)، أي ما يعادل **93%** من المبلغ المصرح به. في هذا الصدد، حصلت ثلاثة أحزب موارد تتراوح ما بين 19 و51 مليون درهم (حزب التجمع الوطني للأحرار (50,98 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (39 مليون درهم) وحزب الاستقلال (19,23 مليون درهم)). فيما تراوحت موارد خمسة أحزاب ما بين 3 و10 مليون درهم (حزب التقدم والاشتراكية (9,03 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (8,36 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (7,65 مليون درهم) وحزب الإتحاد الدستوري (4,57 مليون درهم) وحزب الحركة الشعبية (3,27 مليون درهم)). وحققت باقي الأحزاب (16 حزبا) موارد بمبلغ **10,84 مليون** درهم، أي 7% من إجمالي الموارد، ولم تصرح خمسة أحزاب أخرى بأي مورد برسم السنة المعنية، وهي حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الخضر المغربي وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة.

2. ضرورة دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدا

بلغ مجموع مبالغ الموارد موضوع ملاحظات المجلس ما يناهز 5,19 مليون درهم همت خمسة أحزاب، أي بنسبة 3% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية (152,96مليون درهم). وفي ما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار:

1.2. عدم تقديم وثائق الإثبات القانونية بشأن تحصيل موارد ذاتية بقيمة 3,08 مليون درهم

سجل المجلس نقائص على مستوى دعم تحصيل جزء من الموارد المصرح بها من طرف **أربعة أحزاب**، حيث لم يتم دعم تحصيل مبلغ إجمالي قدره 3.084.920,30 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما ما يتعلق بإعلان العمليات الدائنة وما يفيد تحصيل الموارد. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية: حزب الحركة الشعبية (2.387.020,00 درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (650.875,28 درهم) وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (37.400,00 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (9.625,02 درهم).

2.2. تجاوز السقف القانوني لاستخلاص مبالغ نقدا قدرها 2,11 مليون درهم

قام حزبان بتحصيل مبالغ **نقدا** بما مجموعه 2,11 مليون درهم، عبارة عن قروض لفائدة الحزب، مخالفة بذلك السقف القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)، التي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي". ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي قام بأربع عمليات لاستخلاص مبالغ إجمالية نقدا بقيمة إجمالية قدرها مليوني درهم (500.000 درهم لكل عملية)، وحزب الشورى والاستقلال الذي قام بعدة عمليات بمبلغ إجمالي قدره 111.000,00 درهم تجاوزت التسديدات المتعلقة بها السقف القانوني للاستخلاص نقدا.

3. وضعية إرجاع مبالغ الدعم العمومي غير المبررة إلى الخزينة إلى حدود متم سنة 2023

1.3. إرجاع 48% من الدعم غير المبرر من طرف 20 حزبا سنتي 2022 و2023 بمبلغ إجمالي قدره 27,06 مليون درهم

قام 20 حزبا، بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لها إلى الخزينة **بما مجموعه 27,06 مليون درهم**، وذلك خلال سنتي 2022 (19 مليون درهم) و2023 (8,06 مليون درهم، إلى حدود متم شهر دجنبر 2023)، أي ما يعادل **48%** من إجمالي مبالغ الدعم غير المبررة. وتخص هذه المبالغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (22,56 مليون

درهم تهم 18 حزبا) ومساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (1,15 مليون درهم بالنسبة لسبعة أحزاب)، وكذا مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث (3,35 مليون درهم بالنسبة لأربعة أحزاب).

2.3. عدم إرجاع مبلغ 29,21 مليون درهم من الدعم غير المبرر من طرف 19 حزبا

لم يقم 19 حزبا، إلى حدود متم شهر دجنبر 2023، بإرجاع مبالغ دعم غير مبررة قدرها 29,21 مليون درهم إلى الخزينة، وتشمل هذه المبالغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (26,69 مليون درهم) وفي تغطية مصاريف التدبير (1,08 مليون درهم) وفي تغطية المصاريف المترتبة عن الدراسات والمهام والأبحاث (1,44 مليون درهم). ويتوزع هذا المبلغ بين:

- مبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (17,90 مليون درهم)؛
- مبالغ دعم غير مستعملة أو مستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها (7,58 مليون درهم)؛
- مبالغ دعم غير مستحقة (3,73 مليون درهم).

ثانيا. النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها

1. وضعية تنفيذ النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب

1.1. 86% من النفقات الإجمالية تم تنفيذها من طرف ثمانية أحزاب

على غرار ما تم تسجيله خلال السنوات الفارطة، تم تنفيذ 86% من النفقات المصرح بصرفها من طرف ثمانية أحزاب، أي 100,19 مليون درهم من أصل 115,89مليون درهم، وذلك باستثناء المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. في هذا الصدد، نفذت أربعة أحزاب ما بين 6% و25% من إجمالي النفقات المصرح بها (حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية). ونفذت أربعة أحزاب أخرى ما بين 3% وأقل من 6% من مجموع النفقات المصرح بها (حزب العدالة والتنمية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية). فيما تم تنفيذ باقي النفقات من طرف 21 حزبا، أي 15,70 مليون درهم من أصل 115,89 مليون درهم (14%).

2.1. اتسام النفقات الإجمالية للأحزاب بأهمية نفقات التسيير

بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية ما مجموعه **130,65 مليون درهم** برسم سنة 2022، تتوزع بين تكاليف التسيير بمبلغ 89,35 مليون درهم (69%)، وتكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بمبلغ 19,90 مليون درهم (15%) والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث بمبلغ 14,77 مليون درهم (11%) بالإضافة إلى اقتناء أصول ثابتة بمبلغ 6,63 مليون درهم (5%).

3.1. انخفاض تكاليف تسيير الأحزاب بنسبة 23% مقارنة مع سنة 2021

بلغت تكاليف التسيير 89,35 مليون درهم، مقابل 115,48 مليون درهم سنة 2021، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 23%، تتوزع ما بين تكاليف المستخدمين (24%) وتكاليف الإيجار (21%) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (18%) وتكاليف التظاهرات (10%) وتكاليف خارجية مختلفة (9%) وتكاليف المشتريات من مواد ولوازم (7%) بالإضافة إلى تكاليف أخرى مختلفة (11%).

4.1. تصريح خمسة أحزاب بالالتزام بنفقات متعلقة بإنجاز المهام والدراسات والأبحاث

استفادت سبعة أحزاب سياسية، ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، من دعم سنوي إضافي بما مجموعه 20,10 مليون درهم لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري وحزب العدالة والتنمية).

وقد التزمت خمسة أحزاب من بين هذه الأخيرة بإنجاز دراسات وأبحاث بمبلغ إجمالي قدره 15,64 مليون درهم في إطار اتفاقيات مع خبراء ومكاتب ومراكز للدراسات، وقامت بأداء مبالغ بما قدره 6,59 مليون درهم من هذه الالتزامات لمقدمي الخدمات المعنيين (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية). أما بالنسبة للتقييد المحاسبي لهذه العمليات برسم سنة 2022، فقد قامت أربعة أحزاب بتسجيل مصاريف قدرها 14,76 مليون درهم على مستوى حساب العائدات والتكاليف، وذلك تطبيقا لقواعد مسك المحاسبة التي تقتضي إدراج جميع النفقات الملتزم بها خلال السنة

المعنية (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

كما قامت أربعة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة كليا (حزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري) أو جزئيا (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية) إلى الخزينة قدرها 3,35 مليون درهم

5.1. تصريح 13 حزبا بنفقات قدرها 19,90 مليون درهم تتعلق بمصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية

بلغت مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية 19,90 مليون درهم بمناسبة تنظيم 13 حزبا لمؤتمراتها الوطنية العادية، مقابل 0,25 مليون درهم سنة 2021 و11,98 مليون درهم سنة 2020.

وجدير بالذكر بأن حزب الإصلاح والتنمية وحزب النهج الديمقراطي العمالي لم يقوما بفرز مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي عن تكاليف تدبير الحزب، علما بأن الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي لم تمكن من حصر المصاريف المخصصة لتنظيم المؤتمر الوطني العادي.

6.1. تصريح 18 حزبا بتكاليف اقتناء أصول ثابتة بما مجموعه 6,63 مليون درهم

صرح 18 حزبا بنفقات تتعلق بتكاليف اقتناء أصول ثابتة بما يناهز 6,63 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة مع سنتي 2021 (7,65 مليون درهم) و2020 (21,91 مليون درهم).

2. تسجيل نقائص على مستوى دعم 26% من مجموع النفقات المصرح بصرفها بوثائق الإثبات، من بينها 14% مرتبطة بنفقات التدبير و12% بالنفقات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي

بلغ مجموع نفقات التدبير التي سجل المجلس بشأنها نقائص ما يناهز 18,71 مليون درهم، أي ما يزيد على 14% من إجمالي النفقات المصرح بصرفها (130,65 مليون درهم)، مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع تلك المتعلقة بسنوات 2021 (4%) و2020 (1%). وقد همت هذه النقائص 24 حزبا من أصل 29 حزبا، تتوزع ما بين نفقات لم يتم دعمها بوثائق الإثبات القانونية (13% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب) ونفقات تم دعمها بوثائق إثبات غير كافية أو معنونة في غير اسم الحزب (1%). وتعزى

هذه الوضعية أساسا لعدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية الجاري بها العمل بعد التغييرات التي شهدتها ابتداء من 7 أكتوبر 2021 في ما يخص تبرير أجور المستخدمين و التعويضات وكذا النفقات المتعلقة بكراء المقرات الحزبية.

وبخصوص الدعم السنوي الإضافي، المصرح بصرفه من طرف خمسة أحزاب لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث، سجل المجلس ملاحظات همت نقائص على مستوى دعم نفقات قدرها 15,64 مليون درهم بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يناهز 12% من إجمالي النفقات المصرح بصرفها (130,65 مليون درهم).

وفي ما يلي الملاحظات المسجلة بهذا الخصوص:

1.2. عدم دعم أجور مستخدمي 17 حزبا بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يمثل 7% من إجمالي النفقات المصرح بها

أضحت الأحزاب السياسية ملزمة بموجب القرار المشترك رقم 2635.21 المذكور أعلاه بدعم نفقات أجور وتعويضات المستخدمين بعدة وثائق تتعلق بتبرير اللجوء للمنافسة لتوظيف كفاءات تتوفر على المؤهلات المطلوبة (نسخة من الإعلان بفتح باب الترشيح وشهادة تثبت المؤهلات العلمية والتجربة المهنية ومحضر الشروع في العمل ونسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية) وبتسوية الحزب المشغل لوضعيتهم القانونية (عقد العمل والعقد الملحق في حالة التجديد أو التغيير) وتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد (شهادة الانخراط والتسجيل (الحزب) وبيان شهري بالتصريح بالأجور المتحصل عليها فعليا وورقة أداء الاشتراكات) وتبرير التعويضات والمكافآت الممنوحة لهم (مقرر منح التعويض أو المكافأة يبين عناصر احتساب المبلغ الممنوح)، وكذا بتبرير الأجور عن مختلف الخدمات واستخدام أشخاص غير منتمين للحزب للقيام ببعض الأعمال (نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وإشهاد مقدم الخدمة يبرز طبيعة الخدمة أو العمل المنجز وتسلمه للأجر).

غير أن 17 حزبا لم يقوموا بدعم صرف النفقات المتعلقة بأجور وتعويضات المستخدمين بما مجموعه 9,02 مليون درهم بوثائق الإثبات القانونية، أي **ما يناهز 7% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب**، و8% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف هذه الأحزاب المعنية.

وتشكل هذه الأجور والتعويضات غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية ما يناهز 58% إلى 72% من إجمالي نفقات حزبين، و22% إلى 31% بالنسبة لأربعة أحزاب و8% إلى 14% بالنسبة لخمسة أحزاب، و1% إلى 7% بالنسبة لستة أحزاب.

2.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات 13 حزبا بعقود وإيصالات الكراء، ناهزت 3% من إجمالي النفقات المصرح بها

سجل المجلس أن 13 حزبا، لم تقم بدعم النفقات المتعلقة بكراء مقراتها، بما مجموعه 4,25 مليون درهم، بوثائق الإثبات القانونية (عقد كراء الإيجار الأصلي والعقد الملحق في حالة التغيير طبقا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية بعد تتميمه وتغييره)، أي ما يشكل 3% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب و6% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب أصبحت ملزمة بدعم صرف نفقات كراء مقراتها بوثائق إثبات الاستغلال.

وتشكل نفقات كراء مقرات الأحزاب غير المدعمة بوثائق الإثبات ما يناهز 31% و33% بالنسبة لحزبين و10% إلى 19% بالنسبة لخمسة أحزاب وأقل من 1% إلى 8% بالنسبة لستة أحزاب أخرى.

3.2. تصريح 11 حزبا بنفقات أخرى لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية (خارج نفقات الأجور والأكرية)، ناهزت 3% من مجموع النفقات المصرح بصرفها

بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية (خارج نفقات الأجور والأكرية) ما يناهز 3,98 مليون درهم، همت 11 حزبا، وهو ما يعادل 3% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية، و7% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية.

وتشكل هذه النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية ما يناهز 57% إلى 71% بالنسبة لثلاثة أحزاب و17% إلى 34% بالنسبة لثلاثة أحزاب أخرى، فيما تراوحت هذه النسبة ما بين 4% و7% من النفقات المصرح بها من طرف ثلاثة أحزاب دون أن تتجاوز 1% بالنسبة لحزبين.

4.2. تصريح 10 أحزاب بنفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات الكافية أو في اسم الحزب، ناهزت 1% من إجمالي النفقات المصرح بصرفها

- **0,46% من مجموع النفقات المصرح بها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية**

صرحت ثلاثة أحزاب بنفقات تم بشأنها تقديم وثائق غير كافية لدعم صرف نفقات الوقود ومعدات المكتب وتنظيم التظاهرات بمبلغ إجمالي قدره 606.800,00 درهم، أي ما يمثل 0,46% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,04% في 2021 و0,04% في 2020.

ويتعلق الأمر بنفقات تم دعمها بفواتير لا تستوفي الشروط المنصوص عليها في النصوص القانونية ذات الصلة، لاسيما القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادتين 145 و146) والمرسوم رقم 2.12.503 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 25).

- **0,65% من مجموع النفقات المصرح بها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب**

بلغ مجموع النفقات التي تم تبريرها بوثائق إثبات في غير اسم الحزب 850.903,09 درهم، همت استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والكراء ونفقات مختلفة من طرف سبعة أحزاب، أي بنسبة 1,51% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية و0,65% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,04% في 2021 و0,28% في 2020.

5.2. تسجيل ملاحظات بخصوص تبرير صرف الدعم السنوي الإضافي همت ما يناهز 12% من النفقات المصرح بصرفها

بين فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث وجود نقائص تتعلق بدعم عمليات الالتزام بنفقات قدرها 15,64 مليون درهم وتبرير صرف جزء منها بوثائق الإثبات القانونية، من طرف خمسة أحزاب، وهو ما يمثل 12% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية، كما هو مبين في العنوان الثالث من هذه الخلاصة.

3. ضرورة التقيد بالسقف القانوني للتسديد نقدا

قامت خمسة أحزاب بأداء نفقات بما مجموعه 580.674,80 درهم نقدا من خلال تسديدات يتجاوز كل واحد منها مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة القوى الديمقراطية (263.693,00 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (137.081,80 درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (80.000,00 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (60.000,00 درهم) وحزب النهج الديمقراطي العمالي (39.900,00 درهم).

4. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم المخصص لتغطية مصاريف التدبير لغير الغايات التي منح من أجلها

لم يسجل المجلس ما يفيد استخدام الدعم السنوي المخصص لتغطية مصاريف التدبير لغير الغايات التي منح من أجلها.

ثالثا. نتائج فحص صحة نفقات الأحزاب السياسية برسم الدعم السنوي الإضافي والحاجة إلى ملاءمة واستكمال الإطار القانوني المتعلق به

تنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية** الرامية إلى «**الرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار"**، وذلك بهدف " **مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية" (الخطاب الملكي** الذي ألقاه **صاحب الجلالة** بتاريخ 12 أكتوبر 2018، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة)، نصت الفقرة السادسة من المادة 32 من القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 21-07 على صرف دعم سنوي إضافي لفائدة الأحزاب السياسية يخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث التي تنجز لفائدتها من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي.

وفي إطار تفعيل ممارسة المجلس الأعلى للحسابات لاختصاصه في مجال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، والذي أنيط به بمقتضى الفصل 147 من الدستور، أوكلت المادة 44 من القانون التنظيمي للأحزاب السياسية، سالف الذكر، للمجلس مهمة فحص صحة نفقات الأحزاب برسم الدعم المشار إليه في المادة 32 من ذات القانون.

كما ألزم المرسوم رقم 2.12.293 الصادر بتاريخ 5 يوليو 2012 والمتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، كما تم تتميمه وتغييره بالمرسوم رقم 2.22.447 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2022، الأحزاب المستفيدة من الدعم السنوي الإضافي بأن ترفع في متم السنة المالية المعنية إلى المجلس الأعلى للحسابات ملفا يتضمن البيانات والمعطيات المرتبطة بالمهمة أو الدراسة أو البحث المنجز لفائدتها والمعلومات المتعلقة بالجهة التي قامت بإنجازه، مع بيان مدة وتواريخ إنجاز المهمة أو الدراسة أو البحث وكذا المبالغ التي تم صرفها لتغطية نفقاته، (المادة 2 المكررة). وربط ذات المرسوم صرف الدعم السنوي الإضافي للحزب برسم السنة الموالية **"بتصريح المجلس بمطابقة"** صرف المبالغ الممنوحة برسم السنة المالية المعنية للغايات التي منحت من أجلها.

في هذا الإطار، استفادت **سبعة أحزاب** سياسية من دعم سنوي إضافي بما مجموعه **20,10 مليون درهم**، تم صرفه ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، لفائدة حزب التجمع الوطني للأحرار (5,61 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (4,67 مليون درهم) وحزب الاستقلال (4,08 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1,93 مليون درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (1,45 مليون درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1,31 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (1,05 مليون درهم). وفي ما يلي أبرز الملاحظات والخلاصات المتعلقة بفحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم المذكور:

1. معطيات عامة ومؤشرات حول صرف واستعمال الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022

1.1. تخصيص 20% من المبالغ الإجمالية للدعم السنوي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث

تم تخصيص غلاف مالي قدره 28 مليون درهم للدعم السنوي الإضافي، وهو ما يعادل نسبة 20% من الاعتمادات المالية المرصودة من قانون المالية لسنة 2022 لتغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية (140 مليون درهم). وقد تم صرف 72% من المبلغ المذكور لفائدة سبعة أحزاب سياسية (20,10 من أصل 28 مليون درهم) خلال شهري شتنبر ونونبر 2022.

2.1. تصريح خمسة أحزاب بأداء مبالغ تعادل 38% من إجمالي الدعم الإضافي

في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مكاتب أو مراكز دراسات، التزمت خمسة أحزاب بصرف مبالغ دعم قدرها 15,64 مليون درهم من أصل 17,34 مليون درهم، أي ما يمثل 90% من المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي الذي تم منحه لهذه الأحزاب، بينما لم تتجاوز المبالغ التي تم أداؤها 6,60 مليون درهم، أي بنسبة 38% من مجموع مبلغ الدعم السنوي الإضافي المذكور. وتتفاوت نسبة الأداء ما بين 13% بالنسبة لحزب الاستقلال و95% بالنسبة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وتجدر الإشارة إلى أن حزبي التقدم والاشتراكية والاتحاد الدستوري أرجعا مبالغ الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة.

ويلخص الجدول التالي وضعية النفقات المنجزة من طرف الأحزاب المعنية:

جدول 1: المبالغ المصرح بالالتزام بصرفها في إطار الدعم السنوي الإضافي (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	مبلغ الدعم السنوي الإضافي	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات		المبلغ الذي تم أداؤه	
حزب التجمع الوطني للأحرار	5.613.493,40	5.620.000,00	%100	2.698.000,00	%48
حزب الأصالة والمعاصرة	4.670.158,51	4.360.000,00	%93	1.000.000,00	%21
حزب الاستقلال	4.076.585,31	2.950.000,00	%72	510.000,00	%13
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1.930.896,03	1.835.000,00	%95	1.835.000,00	%95
حزب التقدم والاشتراكية	1.450.795,21	-	-	-	-
حزب الاتحاد الدستوري	1.304.444,89	-	-	-	-
حزب العدالة والتنمية	1.053.626,25	874.400,00	%83	552.400,00	%52
المجموع	**20.100.000,00**	**15.639.400,00**	**%90**	**6.595.400,00**	**%38**

المصدر: ملفات صرف الدعم السنوي الإضافي

2. قيام أربعة أحزاب بإرجاع ما مجموعه 3,35 مليون درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة كليا أو جزئيا إلى الخزينة وعدم إرجاع حزبين لما يناهز 1,44 مليون درهم مع عدم تسجيل مبالغ واجب إرجاعها بالنسبة لحزب واحد إلى حين صرفه للنفقات الملتزم بها في إطار الدعم السنوي الإضافي

على إثر ملاحظات المجلس، قامت أربعة أحزاب سياسية **بإرجاع 3,35 مليون درهم** من مبالغ الدعم غير المستعملة إلى الخزينة، أي ما يعادل 17% من مجموع الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022. وتوزعت المبالغ المرجعة ما بين حزب التقدم والاشتراكية (1.450.795,21 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1.304.444,89 درهم)، اللذين أرجعا المبلغ الإجمالي للدعم الممنوح لهما، وحزب العدالة والتنمية (501.226,65 درهم) وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (95.896,03 درهم)، اللذين أرجعا على التوالي 48% و5% من إجمالي مبالغ الدعم الإضافي الممنوحة لهما برسم سنة 2022.

وفي المقابل، لم يقم حزبان بإرجاع مبالغ دعم إضافي غير مستعملة قدرها 1,44 مليون درهم، مما يخالف مقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية التي تلزم الأحزاب السياسية بأن ترجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ دعم لم يتم استعماله. ويتعلق الأمر بكل من:

- حزب الاستقلال، الذي لم يرجع مبلغا قدره 1.126.585,31 درهم، يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (4.076.585,31 درهم) والمبلغ الملتزم باستعماله (4.360.000,00 درهم)؛

- وحزب الأصالة والمعاصرة الذي لم يرجع مبلغا قدره 310.158,51 درهم، يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (4.670.158,51 درهم) والمبلغ الملتزم باستعماله (4.360.000,00 درهم).

وفي السياق نفسه، سجل المجلس أن حزب التجمع الوطني للأحرار قام باستعمال الدعم الإضافي الممنوح له كليا من خلال الالتزام بمجمل المبلغ الممنوح مما لا يرتب على الحزب مبالغ واجب إرجاعها مرحليا إلى حين إثبات صرفها وتقديم المخرجات المتعلقة بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال عدم صرف المبالغ الملتزم بها بموجب العقود والاتفاقيات المبرمة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، فإنها ستضاف إلى المبالغ غير المستعملة الواجب إرجاعها.

3. تسجيل ملاحظات بخصوص دعم النفقات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي الملتزم بها أو المؤداة بالوثائق والمستندات المثبتة

بين فحص وثائق إثبات النفقات المصرح بصرفها من طرف حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية وجود نقائص تتعلق بدعم عمليات الالتزام بنفقات قدرها 15,64 مليون درهم لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث وتبرير صرف جزء منها بوثائق الإثبات القانونية (6,59 مليون درهم)، لاسيما تلك المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

1.3. التزام خمسة أحزاب بإنجاز 44 مهمة أو دراسة أو بحث بمبلغ إجمالي قدره 15,64 مليون درهم دون الإدلاء بما يثبت اللجوء للمنافسة لانتقاء الخبراء المؤهلين لإنجازها

التزمت خمسة أحزاب بإنجاز 44 مهمة أو دراسة أو بحث في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية، بكلفة مالية قدرها 15,64 مليون درهم، غير أنها لم تدل بما يثبت لجوئها للمنافسة لانتقاء الخبراء المؤهلين لإنجازها. هذه الوضعية تخالف مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3: قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لمداخيل

ونفقات الأحزاب السياسية)، الذي ينص على تبرير أتعاب الخبراء العاملين لحساب الحزب بعدة وثائق من بينها إعلان الترشيح، ومقرر اختيار أعضاء اللجنة المشرفة على اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبير، والعقد المبرم معه. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية.

2.3. قيام أربعة أحزاب بأداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات بما مجموعه 4,35 مليون درهم في مخالفة لقاعدة الأداء المشروط بإنجاز الخدمة

قامت أربعة أحزاب بأداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات في مخالفة لقاعدة الأداء المشروط بإنجاز الخدمة بما مجموعه 4.346.000,00 درهم، وهو ما يمثل 28% من الدعم السنوي الإضافي المخصص لهذه الأحزاب، وهي حزب التجمع الوطني للأحرار (2,70 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (1 مليون درهم) وحزب الاستقلال (0,51 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (0,14 مليون درهم).

3.3. أداء ثلاثة أحزاب مبالغ من الدعم السنوي الإضافي قدرها 3,95 مليون درهم خارج النطاق السنوي بسبب عدم كفاية الحيز الزمني ما بين تاريخ صرف الدعم ونهاية السنة المعنية به لإتمام الدراسات

قام حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية بأداء مبالغ من الدعم قدرها على التوالي 2,40 مليون درهم و(1) مليون درهم و552.400,00 درهم لفائدة مكاتب الدراسات لتغطية مصاريف الدراسات خلال سنة 2023 عوض سنة 2022، وهو ما يعني تنفيذ النفقات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي خارج الإطار السنوي لصرف الدعم، أي بعد متم السنة المعنية. **وقد أرجعت الأحزاب المعنية هذه الوضعية إلى صعوبة تنفيذ الدراسات خلال السنة المعنية بالدعم علما بأن تاريخ صرفه تم ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، أي على بعد شهرين فقط من انتهاء الأجل المحدد بموجب المرسوم سالف الذكر.**

4.3. عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة وتبريره بقصر المدة الفاصلة بين تاريخ منح الدعم السنوي الإضافي ومتم السنة المعنية

لم تدل الأحزاب السياسية المعنية بصرف الدعم السنوي الإضافي بجل مخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها. في هذا الصدد، ينص المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لمداخيل ونفقات الأحزاب السياسية) على ضرورة دعم أتعاب الخبراء العاملين لحساب الحزب بمجموعة من الوثائق من بينها تقارير ومخرجات الخبرة المقدمة. وقد أرجعت الأحزاب المعنية هذه الوضعية إلى قصر المدة الفاصلة بين تاريخ منح الدعم السنوي الإضافي للأحزاب المعنية (ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022) والأجل المحدد لرفع ملفات استعمال الدعم المذكور (31 دجنبر 2022).

وسيضمن المجلس تقريره المقبل حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2023، نتائج فحص وضعية الإدلاء بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، باعتبارها وسيلة إثبات العمل المنجز.

4. الحاجة إلى ملاءمة واستكمال الإطار القانوني المتعلق بالدعم السنوي الإضافي

شهدت سنتا 2021 و2022 تعديل وتتميم المقتضيات القانونية المتعلقة بصرف واستعمال الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية بهدف الرفع منه وتخصيص جزء منه لتمويل المهام والدراسات والأبحاث بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي.

وعلى إثر فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي، وقف المجلس على بعض الملاحظات المرتبطة بتطبيق المقتضيات المتممة للمرسوم المتخذ تطبيقا للقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33)، التي تجاوزت المجال المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية المتمثل في تحديد كيفيات توزيع الدعم السنوي وطرق صرفه. ويتجلى هذا الأمر في تكليف المجلس **"بالتصريح بمطابقة"** صرف الدعم السنوي الإضافي للغايات التي منح لأجلها، كشرط للاستفادة من الدعم الإضافي برسم السنة الموالية، مما قد يوحي بإسناد اختصاص جديد للمجلس يتجاوز المهام المنوطة به بمقتضى القانون التنظيمي سالف الذكر (المادة 44) ومدونة المحاكم المالية (المادة 3) في إطار تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب

السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي. في هذا الصدد، سجل المجلس أن المرسوم المذكور يخالف مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية في النواحي التالية:

1.4. ضرورة ملاءمة مضامين التغييرات المحدثة بموجب المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية

- **تنصيص المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم وطرق صرفه على أجل للإدلاء بمستندات إثبات صرف الدعم السنوي الإضافي (متم السنة المعنية بالدعم) مخالف للأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية للأحزاب (31 مارس من السنة الموالية)**

ألزم المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه (كما تم تتميمه وتغييره بتاريخ 29 يوليو 2022) الأحزاب المعنية بتقديم ملفات استعمال الدعم السنوي الإضافي إلى المجلس في متم السنة المالية المعنية، وهو ما يخالف مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يلزمها بتوجيه الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها السنوية إلى المجلس في 31 مارس من السنة الموالية على أبعد تقدير (المادة 44).

- **إدراج مقتضيات غير ملائمة في المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم وطرق صرفه، ترهن صرف الدعم السنوي الإضافي برسم السنة الموالية "بالتصريح المسبق للمجلس بمطابقة" صرف الأحزاب المعنية للمبالغ الممنوحة لها في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها**

يربط المرسوم سالف الذكر صرف الدعم السنوي الإضافي لفائدة الحزب المعني برسم السنة الموالية **"بتصريح المجلس بمطابقة"** صرف المبالغ الممنوحة له في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها. إلا أن هذه المقتضيات لا تتلاءم مع تلك المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية. في هذا الصدد، حددت المادة 44 من هذا القانون التنظيمي الاجراءات المنوطة بالمجلس في حالة عدم تقديم الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها السنوية داخل الأجل القانوني (31 ماس من السنة الموالية)، أو صرف الدعم العمومي في غير الغايات التي منح من أجلها، أو عدم تبرير صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، أو عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة

أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها، في **توجيه إعذار إلى المسؤول الوطني عن الحزب من أجل تسوية وضعيته** خلال 30 يوما من تاريخ التوصل به. وإذا لم يقم الحزب بتسويتها بعد انصرام الأجل المحدد **يفقد، بحكم القانون وبكيفية فورية، حقه في الاستفادة من التمويل العمومي إلى حين تسوية وضعيته**

وتبعا لكل ما سبق، فقد قام المجلس بفحص صحة النفقات برسم الدعم السنوي الإضافي طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي للأحزاب السياسية.

2.4. ضرورة تأطير طلبات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي المقدمة من طرف الأحزاب السياسية

لم يتم تحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها طلبات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي، لاسيما تلك المتعلقة بموضوع البحث أو المهمة أو الدراسة ونوعية الكفاءات التي سيعهد لها القيام بهذه الدراسات والميزانية المتوقعة لكل منها والمخرجات المنتظرة والأثر المتوقع منها على تجويد العمل الحزبي.

في هذا الصدد، تنص المادة 2 المكررة من المرسوم رقم 2.12.293 (كما تم تغييره وتتميمه)، على أن يصرف الدعم السنوي الإضافي للأحزاب السياسية المعنية بناء على طلب منها على أن تخصصه حصريا لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدتها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي.

3.4. عدم التنصيص على كيفيات استعمال الدعم بالنسبة للمهام والدراسات والأبحاث التي قد يتعدى مدى إنجازها السنة المالية المعنية بالدعم الإضافي

يعتبر تحديد المجال الزمني لإنجاز المهام والدراسات والأبحاث أحد المحددات الأساسية لعملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة، والتي ترتبط بشكل كبير بموضوع ومنهجية ومحتوى المهمات أو الدراسات المزمع إنجازها وطبيعة وتعدد المخرجات المقررة.

غير أن المرسوم رقم 2.12.293 سالف الذكر، لا يتضمن مقتضيات تحدد كيفيات استعمال الدعم بالنسبة للمهام والدراسات والأبحاث التي قد يتعدى مدى إنجازها السنة المالية المعنية بالدعم الإضافي، وهو ما يجعل الحزب المستفيد مطالبا بإرجاع المبالغ غير المستعملة خلال نفس السنة تلقائيا إلى

الخزينة، وذلك عملا بمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

رابعا. تقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

يهدف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية إلى تحديث تدبير هذه الهيئات وتعزيز شفافيتها، وذلك من خلال مسك محاسبتها وفق معايير مستنبطة من الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يفرض احترام المبادئ السبعة المحاسبية المتعلقة باستمرارية الاستغلال ودوام المناهج والكلفة التاريخية وتخصص الدورات المحاسبية والحيطة والوضوح والأهمية الدالة.

في هذا الإطار، وقف المجلس على مجموعة من الملاحظات تتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها ومسك محاسبتها وتدبيرها المالي والإداري.

1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية

1.1. إدلاء 29 حزبا من أصل 34 بحساباتها السنوية من بينها 26 حسابا من خلال المنصة الرقمية للمجلس

عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (مادة 44)، يتعين على الأحزاب السياسية تقديم حساباتها السنوية للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس 2023. في هذا الصدد، قدم 29 حزبا من أصل 34 حساباته السنوية، 26، مقابل نفس العدد برسم سنة 2021، و30 حزبا برسم سنة 2020. بينما اكتفى حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية بالإدلاء بتقرير عن وضعيته المالية برسم سنة 2022. وقد أدلى 26 حزبا من أصل 29 بحساباتهم من خلال المنصة الرقمية التي وضعها المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية لتيسير عملية تقديم الحسابات.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى 21 حزبا بحساباته داخل الأجل القانوني، مقابل 8 أحزاب خارج الأجل القانوني. وبالمقابل، تخلفت خمسة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس، ويتعلق الأمر بكل من حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية الذي اكتفى بالإدلاء بتقرير عن وضعيته المالية برسم سنة 2022 والحزب الديمقراطي الوطني وحزب العهد الديمقراطي وحزب القوات المواطنة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

2.1. تقديم 20 حسابا مشهودا بصحته بدون تحفظ وخمسة حسابات بتحفظ وأربعة حسابات غير مشهود بصحتها

قدم 25 حزبا حسابات مشهودا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل 28 حزبا سنة 2021 و27 حزبا سنة 2020. فيما لم تقدم أربعة أحزاب تقرير الخبير المحاسب ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة، مقابل حزب واحد سنة 2021 وحزبين سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن **20 حزبا** قدمت حسابات مشهودا بصحتها **بدون تحفظ،** مقابل 22 حزبا سنة 2021 و25 حزبا سنة 2020 .فيما قدمت خمسة أحزاب حسابات مشهودا بصحتها بتحفظ، مقابل ستة أحزاب سنة 2021 وحزبين سنة 2020، وتتعلق التحفظات أساسا بغياب الوثائق المبررة لبعض النفقات وعدم التأكد من حقيقة وقيمة الديون أو من دقة وصحة نقل الأرصدة الافتتاحية وغياب الجرد السنوي للأصول ووضعية العاملين لدى بعض الأحزاب وعدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر وعدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات.

3.1. ضرورة العمل على تحسين عملية الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية

تم تسجيل عدة ملاحظات همت تسعة أحزاب، تتعلق إجمالا بنقائص تعتري تقديم وإعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وتقديم الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب وجرد النفقات ووضعية المقاربات البنكية.

في هذا الإطار، سجل المجلس أن سبعة أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، (حزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب المغربي الحر وحزب الأمل وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب النهضة والفضيلة).

كما لم يقدم حزب الإصلاح والتنمية الوثائق المتعلقة بالموازنة وحساب العائدات والتكاليف والكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسمه وكذا الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية. فيما لم يدل حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بجميع الكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسمه ولم يقدم حزب النهج الديمقراطي العمالي جرد النفقات المنجزة برسم سنة 2022. كما تخلف

الحزب المغربي الحر وحزب النهج الديمقراطي العمالي عن الإدلاء بوضعية المقاربات البنكية.

2. نقائص في التدبير المالي والمحاسبي وضرورة تجاوزها همت 19 حزبا وضرورة العمل على تجاوزها

سجل المجلس عدة نقائص على مستوى مسك محاسبة 19 حزبا من أصل 29. وتتعلق هذه النقائص بعدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد (ستة أحزاب)، وعدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (ستة أحزاب)، وتنزيل مصاريف المؤتمرات الوطنية العادية في حسابات غير ملائمة (ستة أحزاب)، وارتكاب أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنة الختامية (حزب واحد) وعدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتبة تبعا لتسلسلها الزمني (أربعة أحزاب)، بالإضافة إلى ارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة (تسعة أحزاب).

وقد حالت هذه الوضعية دون تقديم صورة صادقة لأصول الأحزاب المعنية وخصومها ولوضعيتها المالية وفائضها أو خصاصها.

3. ضرورة العمل على للرفع من جودة التدبير المالي والإداري للأحزاب السياسية

في إطار مواكبة الأحزاب السياسية، قام المجلس بتوجيه استبيان إلى 29 حزبا بهدف تتبع مدى تحسن أدائها في المجالات المتعلقة بالتدبير المالي والإداري. وقد تلقى المجلس أجوبة 23 حزبا، فيما تخلف ستة أحزاب عن الإجابة، وهي حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الخضر المغربي وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الإصلاح والتنمية. وقد خلص المجلس من خلال تحليل أجوبة الأحزاب إلى استمرار النقائص المسجلة برسم سنة 2021، لاسيما تلك المرتبطة بضعف التنظيم الإداري والمجالي للأحزاب ونقص الموارد البشرية والمساطر والآليات الضرورية لتجويد تدبيرها المالي.

كما قام المجلس بتوجيه استبيان حول الدعم السنوي الإضافي الممنوح لسبعة أحزاب سياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث إلى الأحزاب المستفيدة من الدعم، وتلقى أجوبة ستة أحزاب، فيما تخلف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن تقديم إجاباته على الاستبيان.

وتبعا لتحليل المعطيات الواردة في أجوبة الأحزاب على الاستبيانين المذكورين، سجل المجلس الخلاصات التالية:

1.3. ضرورة اعتماد الأحزاب آليات التنظيم الإداري والرقابة الداخلية

صرح 16 حزبا من أصل 23 بتوفرهم على تنظيم هيكلي، مع تسجيل تحسن طفيف مقارنة مع 2021، حيث صرح حزب آخر باعتماده لهيكل تنظيمي.

فيما لم يسجل المجلس أي تحسن بخصوص اعتماد بطائق الوصف الوظيفي للمصالح الإدارية التي تحدد مهام كل منصب أو وظيفة، حيث استقر عدد الأحزاب التي تتوفر عليها في خمسة أحزاب. نفس الأمر بالنسبة لدليل المساطر الإدارية والمالية والمحاسبية، حيث تبين أن أربعة أحزاب فقط تتوفر على الدليل المذكور، وهو نفس العدد المسجل خلال سنة 2021. وقد صرحت الأحزاب التي لا تتوفر على هذه المساطر باقتصارها على قرارات إدارية حسب الحالة من أجل تكليف مستخدمي الأحزاب بالمهام الموكلة إليهم.

ومن شأن تعميم هذه الآليات على جميع الأحزاب أن يساهم في إرساء رقابة داخلية ناجعة لتفادي تداخل الصلاحيات عند توزيع المهام بين مختلف الأجهزة والمصالح الإدارية.

2.3. ضرورة تعزيز الموارد البشرية للأحزاب وتسوية الوضعية الإدارية لمستخدميها

بلغ عدد المستخدمين المصرح بهم من طرف 21 حزبا من أصل 23 ما مجموعه 235 مستخدما، 46% منهم ينتمون لحزب الأصالة والمعاصرة (109)، و12% لحزب التجمع الوطني للأحرار (28)، مقابل 28% ينتمون لستة أحزاب أخرى (أي ما يعادل 65 مستخدما موزعين ما بين 8 إلى 14 المستخدم على مستوى كل حزب) و14% ينتمون لإحدى عشر (11) حزبا (33 مستخدما موزعين ما بين 1 إلى 5 مستخدمين على مستوى كل حزب). فيما صرح حزبان بعدم توفرهما على أي مستخدم. وتجدر الإشارة إلى انخفاض مستخدمي أربعة أحزاب مقارنة مع سنة 2021، مقابل ارتفاع عدد مستخدمي ثلاثة أحزاب.

وقد بلغ عدد المستخدمين المصرح بهم خلال سنة 2021 من طرف الأحزاب ما مجموعه 434، وذلك نظرا لتوصل المجلس بأجوبة خمسة أحزاب عن الاستبيان الموجه إليها، وهي حزب الاستقلال (150) وحزب الوسط الاجتماعي (23) وحزب الخضر المغربي (14) وحزب الحركة الديموقراطية (02) وحزب الإصلاح والتنمية (02).

وبخصوص مستوى تعليم الأطر العاملة لدى الأحزاب، بلغت نسبة الذين يتوفرون على مستوى تعليم عالي ما يناهز 39% خلال سنة 2022 مقابل 28% خلال سنة 2021.

أما بالنسبة لتكوين الأطر العاملة في الحزب، فقد لا حظ المجلس تراجعا في الجهد المبذول في هذا المجال حيث صرح حزب واحد فقط باستفادة أطره من التكوين المستمر خلال 2022 مقابل ثلاثة أحزاب خلال سنة 2021 وحزبين خلال سنة 2020 وأربعة أحزاب خلال سنة 2019.

كما تبين أن 29% من العاملين بالمصالح الإدارية للأحزاب لا يتوفرون على عقد عمل و12% غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما يفسر النقائص المسجلة على مستوى دعم نفقات أجور وتعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية وتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية تجاه الصندوق المذكور، طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. في هذا الإطار، قام حزب الأصالة والمعاصرة بتوقيع رسائل التزام مع مستخدميه، بأثر رجعي، من أجل تسوية وضعيتهم القانونية.

3.3. توزيع مجالي محدود للهياكل التنظيمية للأحزاب

تبين أن 13 حزبا تتوفر على ما يفوق 95% من الهياكل التنظيمية خلال 2022 مقابل ما يفوق 71% خلال سنة 2021. كما أن 18 حزبا يتوفرون على 161 هيكلا تنظيميا جهويا، أي بمتوسط تسعة هياكل لكل حزب. فيما لا تتوفر أربعة أحزاب على أي من الهياكل التنظيمية على المستوى الجهوي أو الإقليمي. وفي هذا الإطار، صرح 20 حزبا بتوفرهم على 94 تنظيما موازيا، في حين لا تتوفر ثلاثة أحزاب على أي تنظيم مواز. وقد بلغ الدعم الممنوح من طرف الأحزاب لهذه التنظيمات 16,43 مليون درهم برسم سنوات 2020 و2021 و2022.

4.3. تصريح خمسة أحزاب بامتلاك ثمان شركات تعمل أساسا في مجال الصحافة والنشر والطباعة

صرحت خمسة أحزاب بامتلاكها لثمان شركات تعمل أساسا في مجال الصحافة والنشر والطباعة، مقابل تسع شركات في ملكية ستة أحزاب تم التصريح بها خلال سنة 2021. وقد بلغ الدعم الممنوح من طرف الأحزاب المعنية لهذه الشركات ما يناهز 0,20 مليون درهم، مقابل 0,28 مليون درهم

خلال سنة 2021. في حين بلغت عائدات هذه الشركات حوالي 1,16 مليون درهم مقابل 0,68 مليون درهم خلال سنة 2021.

كما قام حزب واحد، خلال سنة 2022، بتحويل أزيد من خمسة ملايين درهم لشركة في ملكيته تعمل في مجال كراء العقارات والسيارات، في حين لم يتوصل من قبلها بأي عائدات.

5.3. أهمية الحرص على إعداد وتنفيذ الميزانية

بخصوص إعداد وتنفيذ الميزانية، لاحظ المجلس استقرار عدد الأحزاب التي تقوم بوضع واعتماد ميزانيات سنوية (13 حزبا) وميزانيات نصف سنوية (ثلاثة أحزاب)، مقابل نفس العدد خلال سنة 2021. بينما صرحت ستة أحزاب بعدم قيامهما بإعداد أية ميزانية لتقدير طبيعة وموارد وتكاليف الحزب لفترة زمنية لاحقة. علاوة على ذلك، صرحت سبعة أحزاب بتوفرها على مسطرة من أجل تتبع استخلاص الموارد غير العمومية، من بينها ثلاثة أحزاب لم تصرح باعتمادها المسطرة المذكورة خلال سنة 2021. كما صرحت سبعة أحزاب بتوفرها على مسطرة تنظم تحديد وصرف النفقات مقابل ثمانية أحزاب خلال سنة 2021.

6.3. ضرورة الرفع من قدرات التدبير المحاسبي للأحزاب

قام 17 حزبا بتوكيل مسك محاسبتهم إلى مقدم خدمة من خارج الحزب، بينما تم تكليف مستخدمي ستة أحزاب بهذه المهام. كما سجل المجلس توفر ثمانية أحزاب على نظام معلوماتي لمسك محاسباتهم، مقابل ستة أحزاب خلال سنة 2021. في نفس السياق، صرح 12 حزبا باستفادتهم من دورات تكوينية بهدف الإلمام بالنصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للحسابات السنوية وكذا المستجدات التي طرأت عليها، مقابل 15 حزبا خلال سنة 2021.

وبلغ عدد الأحزاب التي قامت بالجرد السنوي لأصولها وخصومها 13 حزبا، مقابل تسعة أحزاب سنة 2021، في حين لم تقم سوى 10 أحزاب من بين هذه الأخيرة بتضمينه بدفتر الجرد. في هذا الإطار، صرحت ثلاثة أحزاب فقط بوضع مسطرة تخص تسجيل الممتلكات ومراقبتها.

وتقوم ثمانية أحزاب فقط بتفصيل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى دفاتر مساعدة لتوثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المجالية، بينما تخلف عن القيام

بذلك 13 حزبا، مقابل 11 حزبا سنة 2021، رغم توفرهم على هياكل مجالية على مستوى الجهات والأقاليم والجماعات الترابية.

7.3. الحاجة لتجاوز الصعوبات التي تعيق التدبير المالي والمحاسبي والإداري

صرح 16 حزبا باستمرار الصعوبات التي تعيق حسن التدبير المالي والمحاسبي والإداري التي واجهتها سنة 2021، حيث همت هذه المعيقات أساسا ضعف الموارد المالية (سبعة أحزاب) وغياب التكوين والتأطير (سبعة أحزاب) وقلة الموارد البشرية المؤهلة (سبعة أحزاب) والتأخير في صرف الدعم العمومي (أربعة أحزاب) وغياب أنظمة معلوماتية (ثلاثة أحزاب) وصعوبة الحصول على الوثائق المثبتة (حزبان). في حين صرحت ثلاثة أحزاب فقط بعدم مواجهتها لصعوبات تعيق حسن التدبير المالي والمحاسبي والإداري.

ولتجاوز المعيقات المذكورة، عبرت الأحزاب السياسية المعنية على حاجة أطرها المكلفة بالتدبير الإداري والمالي والمحاسبي للتكوين المستمر للرفع من قدراتها والإلمام بالمستجدات القانونية والتنظيمية (سبعة أحزاب) وكذا حاجتها للاستعانة بنظام معلوماتي (ثلاثة أحزاب) ووضع دلائل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية (ثلاثة أحزاب) والرفع من الدعم السنوي (خمسة أحزاب).

توصيات المجلس الأعلى للحسابات

على إثر دخول المقتضيات المتعلقة بمنح الأحزاب السياسية دعما سنويا إضافيا لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وكذا اعتماد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية الملحقة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (7 أكتوبر 2021) سجل المجلس ارتفاع نسبة العمليات التي لم يتم دعمها بمستندات ووثائق الإثبات القانونية.

في هذا الإطار، **يوصي المجلس** رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والأحزاب السياسية بما يلي:

- **رئاسة الحكومة ووزير الداخلية:**

- ملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ومدونة المحاكم المالية.

- **وزارة الداخلية:**

- تحسيس الأحزاب السياسية بضرورة إرجاع المبالغ غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة إلى الخزينة (29,21 مليون درهم)، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، والمبالغ غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير والمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وعند الاقتضاء اتخاذ التدابير اللازمة في حق الأحزاب التي لم تقم بتسوية وضعيتها تجاه الخزينة؛
- حث الأحزاب السياسية بإرفاق طلبات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي بملف يتضمن موضوع وجدوى المهام والأبحاث والدراسات المزمع إنجازها والخطة المقترحة لتمويلها ونوع الكفاءات التي سيعهد لها للقيام بها وطبيعة المخرجات المنتظرة من وراء إنجازها؛
- صرف الدعم السنوي الإضافي للأحزاب المعنية داخل آجال معقولة بما يتيح لها إنجاز المهام والدراسات والأبحاث في الآجال المقررة لذلك؛
- تدارس الصيغة الملائمة لاستكمال تمويل الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها من طرف الأحزاب السياسية في إطار الدعم

السنوي الإضافي لسنة 2022 دون التمكن من إتمامها بسبب عدم كفاية المدة المتبقية لإنجازها؛

- تحديد كيفيات إتمام الدراسات الممتدة على أكثر من سنة مع ضرورة تحديد المبلغ المخصص لكل سنة في إطار الدعم الإضافي للسنة المعنية؛
- تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد، وكذا إعداد دليل للمساطر المحاسبية واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة مشترك بين الأحزاب السياسية يمكنهم من استغلال أنجع للمخطط المحاسبي الموحد.

- **الأحزاب السياسية:**

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة (3,73 مليون درهم) أو غير المستعملة أو التي استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (7,58 مليون درهم)، أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (17,90 مليون درهم)؛
- تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية، مصادق عليها من طرف خبير محاسب ومدعومة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفق ما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- دعم موارد ونفقات الأحزاب بوثائق إثبات قانونية ومعنونة في اسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، خصوصا تلك المتعلقة بأجور وتعويضات المستخدمين (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل) ونفقات الكراء (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير) والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب (فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة)؛
- دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي؛

- الإدلاء للمجلس بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي الممنوح لها برسم سنة 2022؛
- احترام قاعدة الأداء مقابل العمل المنجز وتفادي تحويل تسبيقات للمتعهدين بإنجاز المهام والدراسات والأبحاث في إطار الدعم السنوي الإضافي دون إنجاز العمل؛
- تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛
- مسك المحاسبة واحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصا مبدأي "الوضوح" و"الشمولية" وقاعدة "عدم المساس بالموازنة"، وذلك من خلال مسك المحاسبة وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما ما يتعلق بالنقاط التالية:
  - تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة؛
  - تسجيل العمليات المحاسبية كل عملية على حدة، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛
  - إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة" وكذا جميع الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة؛
  - إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.
- تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لاسيما من خلال القيام بالتدابير التالية:
  - تدعيم البنيات الإدارية للحزب، خصوصا من خلال اعتماده هيكل تنظيمي ودليل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية وبطائق الوصف الوظيفي لجميع مصالحه الإدارية؛

- دعم قدرات الموارد البشرية، من خلال الرفع من عدد العاملين واستفادتهم من الدورات التكوينية بصفة منتظمة، خصوصا الأطر المكلفة بمسك المحاسبة والتأطير القانوني؛
- توضيح العلاقة بين الحزب والشركات المملوكة له، فيما يخص العائدات الواجب دفعها للحزب أو الدعم الممنوح لها من طرفه؛
- دعم القدرات التدبيرية عبر اعتماد الوسائل المعلوماتية ومفهوم الميزانية؛
- إجراء الجرد السنوي لأصول الحزب وخصومه.

ملحق 1: أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2022





ملحق 2: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو التي استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (إلى حدود متم شهر دجنبر 2023)

	الأحزاب السياسية	وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة (بالدرهم)	
		المبالغ غير المرجعة	المبالغ المرجعة خلال سنتي 2022 و2023
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		12 268 867,35
2	حزب الأصالة والمعاصرة	310 158,51	
3	حزب الاستقلال	15 291 524,83	2 449 896,85
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		95 896,03
5	حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	58 550,18
6	حزب التقدم والاشتراكية		1 655 709,84
7	حزب الاتحاد الدستوري		1 907 629,38
8	حزب العدالة والتنمية	2 891 341,27	6 288 007,40
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34	
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية	142 144,19	145 634,28
11	الحزب الاشتراكي الموحد		3 294,36
12	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		61 064,19
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		81 994,11
14	حزب الديمقراطيون الجدد		193 111,17
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة	140 900,00	56 692,84
16	الحزب المغربي الحر	396 767,84	489 101,03
17	حزب الأمل	146 428,00	91 724,81
18	حزب الإنصاف	66 034,77	
19	حزب الخضر المغربي	344 044,77	
20	حزب الوحدة والديمقراطية	125 921,06	131 023,44
21	حزب الوسط الاجتماعي	12 952,23	
22	حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	749 960,34
23	حزب الشورى والاستقلال		27 174,21
24	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		236 968,54
25	حزب النهضة والفضيلة	23 610,38	
26	حزب العمل		66 094,82
27	حزب النهضة	35 366,15	
28	حزب المجتمع الديمقراطي	422 766,10	
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		
30	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70	
31	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00	
32	حزب النهج الديمقراطي العمالي		
33	حزب القوات المواطنة		
34	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية		
	المجموع	**29 205 337,32**	**27 058 395,17**
	النسبة	**%51,91**	**%48,09**

ملحق 3: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2022 خارج نفقات المهام والدراسات والأبحاث (بالدرهم)

	الحزب	مجموع النفقات	نفقات غير مبررة بوثائق الإثبات القانونية			نفقات مدعمة بوثائق غير كافية أو في غير اسم الحزب		المجموع	
			تكاليف المستخدمين غير المدعمة بالوثائق القانونية	تكاليف الكراء غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية	باقي النفقات غير المدعمة بوثائق الإثبات	نفقات مدعمة بوثائق غير كافية	نفقات مدعمة بوثائق في غير اسم الحزب	المبلغ	النسبة %
1	حزب الوحدة والديمقراطية	386 603,13	41 407,68	72 000,00	273 195,45			**386 603,13**	**100**
2	حزب العمل	927 647,23	670 000,00	54 939,42	159 690,00			**884 629,42**	**95,36**
3	حزب الوسط الاجتماعي	737 047,77	170 200,00	106 600,00	424 816,57			**701 616,57**	**95,19**
4	حزب النهضة والفضيلة	261 688,87	151 160,00	87 120,00				**238 280,00**	**91,05**
5	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	981 732,18		300 000,00		538 600,00		**838 600,00**	**85,42**
6	حزب النهج الديمقراطي العمالي	134 020,30			78 818,00			**78 818,00**	**58,81**
7	حزب الإصلاح والتنمية	170 976,21		16 401,00	57 889,00		1 012,07	**75 302,07**	**44,04**
8	حزب العدالة والتنمية	6 968 644,81	602 947,07	821 707,07	1 539 381,96			**2 964 036,10**	**42,53**
9	حزب الحركة الشعبية	4 598 853,12	1 442 249,26	390 258,12				**1 832 507,38**	**39,85**
10	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	8 570 922,33	1 210 997,30			62 000,00		**1 272 997,30**	**14,85**
11	حزب الاستقلال	16 084 263,55	1 692 137,46	2 048 232,67	1 305 692,83		119 564,50	**5 165 627,46**	**32,12**
12	حزب الديمقراطيين الجدد	800 406,86	190 700,00					**190 700,00**	**23,83**
13	حزب الخضر المغربي	233 910,11	51 756,00					**51 756,00**	**22,13**
14	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	3 052 951,21	25 734,60	243 600,00				**269 334,60**	**8,82**
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة	722 149,16	60 196,40					**60 196,40**	**8,34**
16	حزب المجتمع الديمقراطي	327 019,40	23 500,00				3 370,79	**26 870,79**	**8,22**
17	حزب التجمع الوطني للأحرار	26 988 213,88	2 122 293,00					**2 122 293,00**	**7,86**
18	حزب التقدم والاشتراكية	6 775 869,59	396 180,32				39 300,00	**435 480,32**	**6,43**
19	الحزب المغربي الحر	635 549,23		6 000,00	27 800,00			**33 800,00**	**5,32**
20	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	865 686,12	21 579,30		4 200,00		14 400,00	**40 179,30**	**4,64**
21	حزب جبهة القوى الديمقراطية	1 238 886,27			51 000,00	6 200,00		**57 200,00**	**4,62**
22	حزب الأصالة والمعاصرة	24 534 318,08	148 632,36	100 500,00	53 950,00		671 400,00	**974 482,36**	**3,97**
23	الحزب الاشتراكي الموحد	485 052,34		6 600,00				**6 600,00**	**1,36**
24	حزب الانصاف	154 668,91					1 855,73	**1 855,73**	**1,20**
	المجموع	**106 637 080,66**	**9 021 670,75**	**4 253 958,28**	**3 976 433,81**	**606 800,00**	**850 903,09**	**18 709 765,93**	**17,55**

ملحق 4: أهم الملاحظات المسجلة في تبرير النفقات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022

الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم الملتزم بصرفها	مبالغ الدعم المصرح بأدائها	الملاحظة
حزب التجمع الوطني للأحرار	5.620.000,00	2.698.000,00	- أداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات في غياب إثبات العمل المنجز، من بينها مبالغ قدرها 2.398.000,00 درهم خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم. - عدم الإدلاء بالوثائق التي تثبت اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكاتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين. - عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.
حزب الأصالة والمعاصرة	4.360.000,00	1.000.000,00	- أداء تسبيق لفائدة مقدم الخدمات قدره 1.000.000,00 درهم في غياب إثبات العمل المنجز وخارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم. - عدم الإدلاء بالوثائق التي تثبت اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين، ومقرر اختيار أعضاء لجنة اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبير والعقد المبرم معه، والشروط المرجعية للعقد والتي تحدد آجال التنفيذ. - عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.
حزب الاستقلال	2.950.000,00	510.000,00	- أداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات قدرها 510.000,00 درهم في غياب إثبات العمل المنجز؛ - عدم الإدلاء بالوثائق التي من شأنها أن تثبت أنه قد تم اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين، ومقرر اختيار أعضاء لجنة اختيار الخبراء وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبراء، والشروط المرجعية للعقد التي تحدد أجل التنفيذ. - عدم الإدلاء بالفاتورة أو مذكرة الأتعاب. - عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1.835.000,00	1.835.000,00	- غياب عقود تفصل الشروط الخاصة والثمن الأحادي لكل دراسة على حدة. - تم الاقتصار بخصوص مخرجات الدراسات على الإدلاء ب 21 وثيقة عبارة عن عروض أو مذكرات موجزة تتضمن بعض المعلومات والاقتراحات العامة والمتوفرة للعموم، والتي يستنتج من خلال تحليلها عدم التزام مكتب الدراسات بالمنهجية العلمية المعتمدة في مجال إنجاز الدراسات والأبحاث.
حزب العدالة والتنمية	874.400,00	552.400,00	- عدم الإدلاء بالوثائق التي تثبت اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين، ومقرر اختيار أعضاء لجنة اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبير. - أداء تسبيقات (138.000,00 درهم) في غياب إثبات العمل المنجز. - تحمل تكاليف دراستين ومصاريف طبع ونشر دراسة منجزة من طرف إطار حزبي خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم (414.400,00 درهم). - عدم الإدلاء بتقرير ومخرجات الدراستين المتعلقتين بالمنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات وبرقمنة الوظائف الحزبية.
المجموع	15.639.400.00	6.595.400,00	

ملحق 5: مؤشرات حول نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب		
		عدم الإدلاء	الإدلاء داخل الأجل	الإدلاء خارج الأجل	عدم الإشهاد	الإشهاد بتحفظ	الإشهاد بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x				x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x				x
3	حزب الاستقلال		x			x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x				x
5	حزب الحركة الشعبية		x			x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x				x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x			x	
8	حزب العدالة والتنمية		x				x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية			x		x	
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x		x		
11	الحزب الاشتراكي الموحد		x				x
12	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي			x			x
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي			x			x
14	حزب الديمقراطيون الجدد		x				x
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x				x
16	الحزب المغربي الحر			x		x	
17	حزب الأمل		x				x
18	حزب الإنصاف		x				x
19	حزب الخضر المغربي		x				x
20	حزب الوحدة والديمقراطية		x				x
21	حزب الوسط الاجتماعي		x				x
22	حزب الإصلاح والتنمية			x	x		
23	حزب الشورى والاستقلال		x				x
24	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x				x
25	حزب النهضة والفضيلة			x	x		
26	حزب العمل		x				x
27	حزب النهضة			x	x		
28	حزب المجتمع الديمقراطي			x			x
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	x					
30	الحزب الديمقراطي الوطني	x					
31	حزب العهد الديمقراطي	x					
32	حزب النهج الديمقراطي العمالي		x				x
33	حزب القوات المواطنة	x					
34	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	x					
	المجموع	5	21	8	4	5	20